

مبدأ التنازل عن الحرية السياسية مقابل الخدمات.. لم يعد مقبولاً

نبيل سكر: سورية اتجهت إلى الإصلاح الاقتصادي وأهملت السياسي

والآن إلى أين؟

إن العقد الاجتماعي القديم القائم على أساس تنازل المواطن عن الحرية السياسية مقابل توفير الخدمات الاجتماعية من الدولة لم يعد مقبولاً في عالم اليوم، وأن هذا العقد لم يعد ممكناً في ظل التزايد السكاني الهائل، ومحدودية المال العام ونظام العولة. وأصبح من المحتم إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد مبني على تشاركية واسعة وعميقة مع المواطن ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية.

نحن الآن بحاجة إلى إصلاح شامل يضمن مختلف نواحي الحياة والمجتمع:

إصلاح سياسي: باتجاه إقامة نظام ديمقراطي تعددي مبني على مبدأي تبادل السلطة واحترام الحقوق المدنية للمواطن ومع سيادة القانون.

إصلاح اقتصادي: مبني على هوية اقتصادية قوامها مبدأي الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مع أولوية للقطاع الخاص في العملية الإنتاجية وأولوية للقطاع العام في العملية الاجتماعية.

إصلاح إداري: عميق لجهاز الخدمة المدنية، بجميع مستوياته وجعل التعيين والترقية في جهاز الدولة على أساس الكفاءة لا الولاء حتى يعيد الخبرات والكفاءات إلى جهاز الدولة.

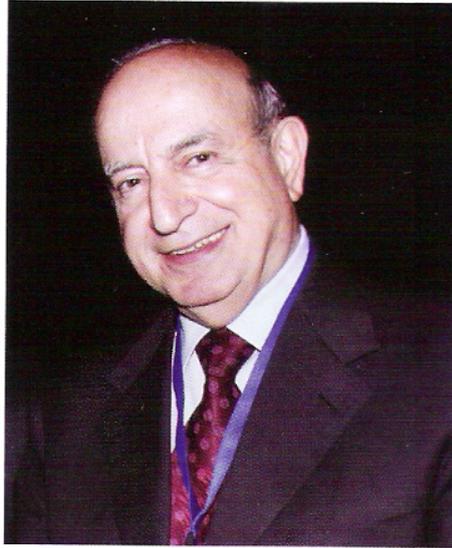
إصلاح قضائي: يضمن كل من الكفاءة والعدالة.

إصلاح تعليمي: باتجاه إنتاج الطالب المبدع القادر على التفكير والتحليل المدرك لحقوقه وواجباته ومسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه.

إصلاح مجتمعي: يعزز مفاهيم المواطنة ومفاهيم الحقوق والواجبات وسيادة القانون، ويؤكد على مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وفي عملية التنمية، كما في المحاسبة والمساءلة، لمنع الفساد، الفساد الكبير والفساد الصغير.

وفي كل هذا وذاك تأتي الأولوية في الوقت الحاضر للإصلاح السياسي، وفي الإصلاح السياسي تأتي صناعة دستور جديد في المقام الأول، دستور يتماشى مع التغيير الكبير الذي تم في العالم وفي سورية خلال ثلاثين سنة الماضية ويؤكد على كل من مبدأي تبادل السلطة والحريات المدنية وفي الاقتصاد على مبدأي الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما يؤكد على استمرار النهج القومي العربي لسورية.

هذا الدستور تعده لجنة تأسيسية من نحو ١٠٠ شخصية سياسية واقتصادية ودستورية، تستجيب لنتائج الحوار الوطني المرتقب ويطلع للاستفتاء العام.



كان هناك نقص في القناعة باقتصاد السوق في الحزب كما هو في الحكومة

التجارة وتأخرت بالتطوير المؤسساتي وبخطوات التمكين، تمكين القطاع الخاص وتطوير مؤسساته وإصلاح جهاز الدولة وتطوير مؤسساته كذلك، وهذه الخطوات كانت على برنامج الحكومة ولكن ضعف الالتزام باقتصاد السوق واختلاف في الآراء داخل الحكومة والحزب وضعف الجهاز الإداري للدولة أضر قرار هذه الإجراءات. ومن جهة أخرى فقد بدأنا بتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية القديمة (التوظيف الاجتماعي والدعم الاستهلاكي) قبل أن تدخل شبكات الحماية الاجتماعية الجديدة المرتبطة عادة باقتصاد السوق مثل برامج تعويض البطالة والضمان الصحي للمواطنين. كما أننا لم نكافح الفساد بما فيه الكفاية كالفساد الكبير والصغير.

ونتيجة لهذا الإخفاق نلحظ اليوم بوادر تحميل الليبرالية الجديدة وزر ترددي الأوضاع المعيشية، وتزايد البطالة والفقر وتزايد الفروقات بين الطبقات، كما نرى سياسات وإجراءات من قبل الدولة تعيدنا إلى التوظيف الاجتماعي وإلى الدعم الاستهلاكي وتثبيت دور القطاع العام في العملية الإنتاجية، ونعتقد أن هذا التراجع عن اقتصاد السوق يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد الوطني ويهدد الثقة التي خلقناها في السنوات الأخيرة، وسيعيق إخراج الاقتصاد من أزمته الحالية ويزيد كلفته ويعيقه عن تحقيق النمو المنشود والسعي من جديد للاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمة الحرفية التي ألقاها الخبير الاقتصادي والمستشار المعروف نبيل سكر في اللقاء التشاوري:

إن الأزمة التي نحن بصدها اليوم هي نتيجة تأخرنا بإصلاح نهج سياسي واقتصادي واجتماعي حقق نجاحات في فترة معينة من تاريخنا المعاصر، ولكنه لم يغير نفسه حين تغير الآخرون ولم يجار التحولات الديموقراطية والاقتصادية العالمية التي تمت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، مما أدى إلى إخفاقه في توفير فرص المشاركة السياسية والاقتصادية الفعالة للمواطن، وإخفاقه في إقامة المجتمع المدني المبني على أساس المواطنة وسيادة القانون، وإخفاقه كذلك في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال بناء القاعدة الصناعية والزراعية الصلبة والارتقاء البشري والتكنولوجي وبناء مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تراجع مستوى المعيشة للمواطن مقارنة بمستواه في بلاد أخرى وتراجع ترتيب سورية في سلم التنمية العالمي، متخلفة عن دول عديدة كانت على مستوى مماثل لها من الدخل قبل خمسين سنة مثل كوريا الجنوبية وتركيا والبرازيل وأندونيسيا وماليزيا وغيرها.

وحين قررنا بعد انتظار طويل إصلاح هذا النهج أهملنا الشق السياسي منه، واتجهنا إلى لبرلة الاقتصاد من دون رؤية ومن دون برنامج واضح، ومن دون ليبراليين. مما جعل هذا الانتقال سطحيًا وغير قادر على تحقيق:

• كان هناك نقص في القناعة باقتصاد السوق في الحزب كما هو في الحكومة.

• كان هناك خلاف عميق في تفسير مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي داخل الحزب كما داخل الحكومة (مما أضر على نوعية القرار الاقتصادي وشفافيته والسرعة في تنفيذه، وفي كيفية تنفيذه).

• وكان هناك معارضة لاقتصاد السوق من أصحاب المصالح المكتسبة.

• كان هناك نقص بالمعرفة باقتصاد السوق وآليات عمله. لذلك جاء الانتقال إلى اقتصاد السوق منقوصاً في الرؤية كما في التطبيق، مما يؤكد أن الإصلاح الاقتصادي الليبرالي يحتاج إلى ليبراليين ويؤكد أن نظرية الإصلاح الاقتصادي يحتاج للإصلاح السياسي المتوافق معه، ليوفر له الرافعة والحماية والدعم، ولا يمكن أن ينجح من دون الرافعة.

وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية وعمق الممانعة، فقد حققت الإجراءات والسياسات التحريرية الجديدة زيادات في معدلات الاستثمار والنمو، وأخرجت الاقتصاد من الركود الذي ساد في الأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، لكن الاستثمار لم يتجه كله نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية كالصناعة والزراعة، وكما أن التشريعات الجديدة ركزت على تحرير